REDMI NOTE 10
23/03/2024 16:24

ظاهرة

الصحافة الاستقصائية

م ١٢/٢ - أثر التحقيقات الاستقصائية في كشف الفساد وتعزيز المسار الديمقراطي

م ١٢/٢

١) تحقيق من العراق

المشردون في العراق: قانون هزيل وعجز حكومي يدفع بالمشردين الى الانخراط في العنف والانحراف والجريمة

(فاز هذا التحقيق الذي انجزته الصحفية العراقية ميادة داود، بالجائزة الاولى في مسابقة الربيع العربي الذي اقيم على هامش مؤتمر شبكة اريج للصحافة الاستقصائية العربية، كأفضل تحقيق انجز في العالم العربي عام ٢٠١١. وجائزة افضل تحقيق استقصائي في الشرق الاوسط وشمال افريقيا لعام ٢٠١٢ في مسابقة منظمة اليونسيف.

تحقيق: ميادة داود

يفترش الشاب أحمد رياض منذ نحو العام، أرض حديقة الأمة الواقعة في منطقة الباب الشرقي وسط العاصمة بغداد، بعد خروجه "قسرا" من دار المشردين لتجاوزه السن القانونية.

رياض الذي يعتاش الآن على ما يكسبه من بيع قناني المياه النقية قرب ساحة التحرير القريبة من الحديقة، يعتقد أنه أفضل حالا من زميله نبيل عباس الذي خرج من دار المشردين قبله بعام واحد، ويقضي الان حكما بالسجن لثلاثة أعوام بتهمة الانتماء لـ"عصابة سرقة سيارات".

تحول نبيل عباس من مجرد مشرد الى "لص محترف"، بعد أقل من عامين قضاهما في التشرد بشوارع العاصمة. ولا احد يعرف بالضبط الى ماذا سيتحول حين تنتهي محكوميته ويخرج من السجن.

وربما سيكون مصير أركان محمد الذي أعتقل بعد أشهر قلائل من خروجه القسري من دار المشردين، مشابها لمصير عباس، فهو لم يتمكن حتى الآن من إقناع المحققين بأنه لم يكن ينوي تنفيذ عملية إرهابية حين عثرت عليه الشرطة مختبئا في "براد" مهجور في ساحة للأنقاض شرقي العاصمة، بل كان ينام في المأوى الوحيد الذي حصل عليه بعد خروجه من دار المشردين.

أحمد رياض ونبيل عباس وأركان محمد وآخرون غيرهم، كانوا كلهم ضحايا "تشرد قسري"

(٥-١)

فرضه إصرار الحكومة العراقية على تطبيق قانون قديم للمشردين قبل نحو ٢٨ عاما، يقضي بعدم السماح لمن تجاوز سن الـ١٨ عاما بالبقاء في دار المشردين، حتى لو كان مأواه البديل هو شوارع المدن العراقية الملتهبة بالعنف، التي تصفها بعض التقارير بأنها من اخطر المدن في العالم.

قانون ((قديم)) لمجتمع متحول

يعرف قانون الاحداث رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣، "المشرد" بأنه كل حدث لم يتجاوز الـ١٥ من العمر ويعثر عليه من دون مرافقة ولي أمره وهو يتسول في الاماكن العامة، او يمارس متجولا مهنة مثل صبغ الأحذية او بيع السكائر، او اية مهنة اخرى تعرضه للجنوح. كما اعتبر القانون الحدث "مشردا" اذا لم يكن له محل إقامة معين او اتخذ الأماكن العامة مأوى له ولم تكن له وسيلة مشروعة للعيش، او ترك منزل وليه من دون عذر مشروع.

خبراء قانون، علماء اجتماع وباحثون، جهات رسمية معنية بقضايا المشردين، وجهوا انتقادات لاذعة لقانون المشردين الذي لم يخضع للتعديل منذ ٢٨ عاما، برغم كل ما مر به العراق من حروب ونزاعات وتحولات اقتصادية واجتماعية خلال العقود الثلاثة الاخيرة.

الباحث الاجتماعي عبد الرزاق سليمان يؤشر حجم العجز الحكومي وما يسميه "غياب الإدراك الحقيقي" لأهمية تعديل قانون دار المشردين "الهزيل" الذي ورثناه من النظام السابق، في المقابل، يعرض سليمان الصورة الواسعة والمأساوية التي انتهى إليها ملف المشردين في العراق أواخر العام ٢٠١١.

سليمان يتحدث عن ثلاثة حروب مدمرة خاضها العراق خلال العقود الثلاثة الماضية، تركت أولاها (حرب الخليج الاولى ١٩٨٠ - ١٩٨٨) مئات الآلاف من الأيتام والمشردين الذين قتل اباؤهم في الحرب، ولم يحظوا برعاية كافية من أقاربهم او مؤسسات الدولة المنشغلة آنذاك بالحرب.

بالحرب حيث "لا صوت يعلو على صوت المعركة". فيما أودت الثانية (حرب الكويت ١٩٩٠-١٩٩١ وما تبعها من انتفاضات في مدن عراقية عدة بحياة مئات الآلاف من الجنود العراقيين، وأكثر من ٣٠٠ الف مدني عراقي اعدمهم النظام السابق على وفق ما قدرته المنظمات الدولية. وخلفت هذه الحروب مئات الآلاف من اليتامى والمشردين الذين عاصروا مرحلة الانهيار الاقتصادي الكبير في العراق ما بين عامي ١٩٩١- ٢٠٠٣ جراء الحصار الاقتصادي الذي فرضته الأمم المتحدة وتسبب في دمار البنى التحتية للاقتصاد العراقي وانتشار الفقر بين اغلب شرائح الشعب العراقي.

ولا ينسى سليمان هنا أن يحتسب حجم الدمار الذي نتج عن حرب الخليج الثالثة التي غزت فيها الولايات المتحدة العراق عام ٢٠٠٣، وما تبعها من عمليات قتل وتشرد وتهجير طائفي وعرقي يعد الأوسع في العالم منذ عام ١٩٤٨.

ازاء كل هذا، يلخص الباحث ما يحويه ملف التشرد في العراق بأنه "مأساوي" لا يمكن حل تداعياته بقانون جامد مضى عليه نحو ثلاثة عقود.

أرقام متضاربة

تعترف وزارة التخطيط العراقية بأنها لا تمتلك حتى الآن، أية إحصائيات يمكن من خلالها معرفة العدد الحقيقي للمشردين. ويبرر الناطق باسم الوزارة عبد الزهرة الهنداوي غياب هذه الاحصائيات الى التأجيل المتكرر للإحصاء السكاني في العراق على خلفية الصراعات السياسية التي تحيط بملف الإحصاء برغم مرور ثمانية أعوام على سقوط النظام السابق.

آخر تعداد سكاني جرى في العراق كان عام ١٩٩٧، لكن حتى هذا التعداد لم تكن فيه اية اشارة الى المشردين كما يقول الهنداوي الذي يقر بأن الحصول على اعداد المشردين الحقيقي، هو السبيل الأمثل للشروع بمرحلة اعداد الخطط اللازمة لتأهيلهم وحل مشكلتهم المزمنة.

تقارير وزارة التخطيط وهمية وتقديرية حول المشردين

الهنداوي ينتقد التقارير التي نقلت عن وزارة التخطيط رقما "وهميا ومبالغ فيه" للترويج لاهداف سياسية لا علاقة لها باوضاع المشردين. ويشير في هذا السياق الى التقارير التي نقلت عن الوزارة ان عدد المشردين في العراق وصل الى ٥٠٠ الف مشرد بعد سقوط النظام السابق، إضافة الى أكثر من ٥ ملايين يتيم ومثلهم من الأرامل كحصيلة لأحداث ما بعد العام ٢٠٠٣. لكن لا توجد اية مصادر موثوقة، كما يقول الهنداوي، لهذه الارقام الافتراضية.

الباحث الاجتماعي سلام الاعرجي يستهجن ما يسميه "خرافة الأرقام المليونية" التي تقدمها هذه التقارير، لكنه في ذات الوقت يستهجن بشكل أكبر "سذاجة" الأرقام التي تطرحها المؤسسات الحكومية العراقية، فليس من المعقول كما يقول الاعرجي أن يكون عدد المشردين بضع مئات فقط في بلد مثل العراق عانى ثلاث حروب وحصارا اقتصاديا طويلا وصراعا طائفيا امتد لسنوات.

الاعرجي يعتقد أن الغياب "غير المبرر" للإحصائيات المتعلقة بالمشردين تجعل من المستحيل حصر المشكلة واتخاذ خطوات لمعالجتها، ويشكك في جدية الحكومة العراقية بإيجاد حلول لظاهرة المشردين إذا كانت جادة فعلا في تصديق ان عدد المشردين لا يتجاوز بضع مئات.

الأرقام التي طرحتها إدارة الدارين الوحيدين في العراق (دار المشردين ودار المشردات في بغداد)، تؤيد ما ذهب اليه الاعرجي، فلا تضم هذين الدارين رسميا سوى ٦٢ مشردا و٤٧ مشردة.

ما بين الفرق الشاسع في الأرقام المطروحة (١٠٩ مشردين على وفق الاحصائيات الرسمية و٥٠٠ الف مشرد بحسب بعض التقارير)، يعيش المشردون الحقيقيون في العراق وضعا خطيرا فشلت الدولة العراقية حتى الان في معالجته أو فهمه بشكل صحيح، كما يقول الخبير الاعرجي الذي يطلب من الحكومة أن "تنتظر قليلا لترى كيف سيكون ملف التشرد بوابة عنف واسعة تحيق بمستقبل العراق، إذا لم تتدارك أمرها من الآن".

نموذج عالمي لصحافة تعقب الفساد

فضيحة نفقات البرلمان البريطاني:

التحقيق الاستقصائي الذي أجبر رئيس مجلس العموم البريطاني وستة وزراء و١١١ نائبا على الاستقالة

كتب التحقيق: الصحفية البريطانية هيذر بروك

الناشر: صحيفة الديلي تلغراف البريطانية

تمهيد

انشغلت الاوساط السياسية والاعلامية في بريطانيا خلال الاعوام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩، بتداعيات التحقيق الاستقصائي الذي تابع تفاصيل استيلاء اعضاء في مجلس العموم البريطاني على مبالغ مستقطعة من خزينة الدولة، لتغطية نفقات خاصة شملت تصليح مواسير مياه واجهزة كهربائية وملاعب تنس وتنسيق حدائق، فضلا عن تعويضات مالية غير شرعية لمنازل سكنوا فيها خلال ادائهم لدورهم التشريعي في مجلس العموم.

التحقيق الذي نفذته الصحفية البريطانية هيذر بروك لصالح صحيفة الديلي تلغراف واسعة الانتشار، ابتدأ بمحاولات فردية قامت بها بروك لتفعيل قانون حق الحصول على المعلومة في بريطانيا، وتطور بالتدريج ليصبح اكبر فضيحة سياسية تعصف بالاوساط السياسية البريطانية، تورط فيها برلمانيون واحزاب سياسة، لينتهي باستقالة رئيس مجلس العموم مايكل مارتن ليصبح اول رئيس مجلس عموم يستقيل بهذه الشاكلة منذ ٣٠٠ عام، فضلا عن استقالة ١١١ عضوا برلمانيا وستة وزراء في الحكومة البريطانية، واسفر ايضا عن اختراق كبير لصالح الشفافية وحق الحصول على المعلومة، داخل منظومة التقاليد البريطانية القاضية بعدم كشف اسرار النواب الذي كان معمولا به منذ العام ١٦٩٥.

REDMI NOTE 10 23/03/2024 16:24